الأمم المتحدة

A/70/715

الجمعية العامة

Distr.: General
4 February 2016
Arabic
Original: English

الدورة السبعون

البند ١١٠ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام

صندوق بناء السلام

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٨٢/٦٣ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا سنويا عن صندوق بناء السلام.

وقد احتفل صندوق بناء السلام في عام ٢٠١٥ بعدد من الإنجازات البارزة، منها الإعلان عن انطلاق أول مبادرة له عابرة للحدود على امتداد الحدود بين قيرغيزستان وطاجيكستان، وتخصيص أكثر من ١٥ في المائة من الاستثمارات لدعم تمكين المرأة. وأدت المرونة المتبعة في إدارة الصندوق في البلدان المتضررة بالأزمات، بما فيها بوروندي ومالي واليمن والبلدان المتضررة بفيروس إيبولا، إلى كفالة مواصلة المبادرات الحاسمة الأهمية المتعلقة بحقوق الإنسان والأمن في المواقع التي سحبت منها معظم الجهات المانحة دعمها. ورغم هذه المكاسب، بدأ تضاؤل الموارد المالية يحد من توافر الأموال بما يوائم الطلب.

وعلى نحو ما أقرت به الاستعراضات العالمية المستقلة، سيتعين توفير موارد كافية يمكن التنبؤ بها حتى يتسنى لصندوق بناء السلام مواصلة الاضطلاع بدوره المعترف به عالميا المتمثل في دعم بناء السلام في وقت مبكر في الحالات التي تنطوي على مخاطر كبيرة، وفي تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة ككل.

190216 170216 16-01574 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير السنوي الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وهو سادس تقرير يقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٨٢. وسيصدر تقرير مالي مكمل لهذا التقرير عن مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء في موعد أقصاه ١ أيار/مايو ٢٠١٦. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الموقع الشبكي التالي: www.unpbf.org، والحصول على معلومات كاملة عن فرادى المشاريع من بوابة مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء (http://mptf.undp.org).

ثانيا - الأداء العالمي والدروس المستفادة

٢ - تميز عام ٢٠١٥ بإجراء استعراضات رئيسية لدور الأمم المتحدة في إرساء السلام والحفاظ عليه، هي استعراض الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام واستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام والاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أسفرت نتائجها عن تأكيد دور صندوق بناء السلام في تحفيز استجابة ملتزمة سياسيا على صعيد المنظومة ككل وفي تعزيز الاتساق في حالات الأزمات. ومكتب دعم بناء السلام يرحب، بصفته ركيزة محورية في هيكل بناء السلام، بالتوصيات التي انبثقت عن تلك الاستعراضات والتي بدأ فعلا في تنفيذ الكثير منها.

٣ - وكانت الدعوة التي جاءت في استعراض هيكل بناء السلام إلى زيادة التواصل بين لجنة بناء السلام والصندوق قد شرع في الاستجابة لها منذ حزيران/يونيه خلال الدورة السنوية للجنة التي وجه فيها المشاركون تحذيرا قويا من الأخطار المترتبة عن نظام التمويل المجزأ وعن نقص الموارد المتاحة له. وقد أثيرت هذه الشواغل مجددا أثناء اجتماع غير رسمي بشأن الصومال، وهو أحد البلدان المستفيدة من مساعدة الصندوق، استضافته اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر واتفق خلاله المشاركون على الأهمية الحاسمة للتمويل المتسق الذي يمكن التنبؤ به. وانطلاقا من هذا الزخم، سيعقد الصندوق، اعتبارا من عام ٢٠١٦، اتصالات مع اللجنة من أجل استضافة مناقشات غير رسمية بشأن الرؤية الخمسية للبلدان المؤهلة حديثا لتلقي مساعدة الصندوق.

٤ - ودعوات الاستعراضات إلى تعزيز الشراكة مع المؤسسات المالية الدولية اعتراف ضمني بأهمية الاتساق، ليس فقط فيما يتعلق بمبادرات بناء السلام، وإنما أيضا في استراتيجيات التنمية التي تعقبها. ومن هذا المنطلق، قام مكتب دعم بناء السلام والبنك الدولي بتوطيد تعاونهما في عام ٢٠١٥، حيث استضاف البنك الدولي، في تشرين الثاني/

نوفمبر، الاجتماع نصف السنوي للفريق الاستشاري للصندوق. وإلى جانب تمهيد الاجتماع الطريق للمضي قدما في عمليات التقييم المشتركة في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال، أبرز أيضا ما أحرز من تقدم في الاستعراض المواضيعي للعمالة وبناء السلام الذي يشكل مبادرة يلتئم في إطارها مكتب دعم بناء السلام والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية. وعقب هذا الاجتماع، عقد الصندوق والبنك الدولي اجتماعهما الفصلي الأول من أجل التخطيط للنهج المشتركة المتعين اتباعها فيما يتعلق بتصميم المشاريع ورصدها وتقييمها من أجل مواءمة عملهما على نحو أفضل في المستقبل.

٥ - واتسع في عام ٢٠١٥ نطاق الشراكة المعززة بين الصندوق والبنك الدولي ليشمل التعاون على الصعيد القطري. ففي الصومال، التزمت المؤسستان معا بالمشاركة في تمويل مشروع رائد مشترك سيوفر الدعم في مجال الهياكل الأساسية في الأقاليم المستعادة حديثا من خلال الأنظمة المالية الوطنية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، سيقوم الصندوق والبنك الدولي، بناء على شراكة سابقة بينهما بشأن دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية والجهات الفاعلة الأمنية، بإطلاق عملية تقييم مشتركة في أوائل عام ٢٠١٦ من أجل تحديد المداخل الاستراتيجية للتعاون في المستقبل، مع التأكيد على أهمية وضع استراتيجية متماسكة.

٦ - وخاض الصندوق أيضا تجربة اتخاذ ترتيبات مبتكرة لتشجيع الجهات المانحة على دعم التمويل الجماعي المشترك في عام ٢٠١٥. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان الصندوق أول من بادر إلى دعم مشروعين يستهدفان تفعيل استراتيجيات تحقيق الاستقرار على الصعيد الإقليمي واختبار نظام مبتكر لمضاهاة تبرعات الجهات المانحة. وأدى التزام الصندوق في هذا الصدد إلى تعبئة مبلغ إضافي قدره ١٢ مليون دولار من جهات مانحة أخرى، وأتاح إنشاء صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار متعدد الجهات المانحة في تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أشير إلى نجاح الصندوق في تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة ككل في جميع الاستعراضات المستقلة التي أجريت في الآونة الأخيرة، بما في ذلك تقييم التكامل في سياق البعثات الجاري إعداده من قبل شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٧ - وإضافة إلى كون عام ٢٠١٥ سنة أجريت فيها استعراضات رئيسية، فقد كان أيضا فترة أبان فيها الصندوق عن روح الابتكار. فمن أجل العمل بتوصية أخرى منبثقة عن استعراض هيكل بناء السلام، استهدفت المبادرات التي اتخذت في عام ٢٠١٥ إشراك المجتمع المدني وإسماع صوت المواطنين في أجهزة الصندوق المعنية بصنع القرار والرقابة. وفي مدغشقر والنيجر، أقام صندوق بناء السلام شراكة مع المركز الأفريقي للتسوية البناءة للتراعات ومؤسسة عروة السلام (PeaceNexus)، على التوالي، لكفالة تحديد الأولويات الاستراتيجية

من خلال النهج الشاملة للجميع القائمة على المشاركة التي يتجاوز مداها العواصم ليصل إلى المجتمعات المحلية. وفي قيرغيزستان، أتاحت زيارات الرصد التي قامت بها أفرقة من المنظمات غير الحكومية المحلية والحكومة وشركاء الأمم المتحدة الفرصة أمام المجتمعات المحلية المشاركة في المبادرات التي يرعاها الصندوق لإقامة علاقة مباشرة مع اللجنة التوجيهية المشتركة. وفي مالي، بدأ الصندوق تنفيذ مشروع رائد للرصد المجتمعي يتيح بانتظام الفرصة للمواطنين للتعبير عن آرائهم بشأن الاحتياجات المحلية والتقدم المحرز في بناء السلام. وقد يسر هذا التعاون في عدد من الحالات مستشارون لشؤون السلام والتنمية تم إيفادهم بشراكة مع البرنامج الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية والصندوق. ويتحقق المستشارون من أن استثمارات الصندوق مراعية لظروف النزاعات ويسترشد فيها بتحليل سياسي دقيق، وقد ثبت أنهم شركاء دورهم حاسم في نجاح تصميم البرامج المراعية لظروف النزاعات وتنفيذها.

٨ - وتميز عام ٢٠١٥ أيضا بنجاح الصندوق لأول مرة في تحقيق الهدف الذي حدده الأمين العام بشأن التمويل المقدم لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بتخصيص تمويل نسبته ١٥,٧ في المائة للمبادرات التي تتخذ المرأة محورا لها، بما في ذلك المشاريع التي يتمثل هدفها الأساسي في النهوض بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، والأنشطة المحددة الهدف ضمن المشاريع المراعية للمساواة بين الجنسين. وهذا الإنجاز تجسيد للتحسينات التي أدخلت على منهجية حساب المخصصات والتي أتاحها توسيع قدرات الصندوق فيما يتعلق بالرصد والتقييم.

٩ - ورغم أن تحقيق هذا الهدف شكل إنجازا هاما، فلا تزال المخصصات الموجهة لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة متصلة بمرفق الاستجابة الفورية الذي يضطلع فيه الصندوق بدور أكبر، بدلا من إعطائها الأولوية على الصعيد القطري. وعلاوة على ذلك، انخفضت المخصصات الموجهة للمشاريع المراعية للمنظور الجنساني بنسبة ١٩ في المائة في عام ٢٠١٥. وبالتالي، تظل النتائج الإجمالية متفاوتة وتعبر بوضوح عن الحاجة إلى توفير خبرات مكرسة لهذا المجال وإلى التزام الإدارة العليا على الصعيد القطري بمراعاة المنظور الجنساني على نحو تام في جميع قطاعات بناء السلام.

١٠ - وإذ يواصل الصندوق تشجيع تمكين المرأة، سيعلن عن انطلاق مبادرته الثالثة لتعزيز المساواة بين الجنسين في أوائل عام ٢٠١٦، في إطار الشراكة القائمة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. وستتيح الجهود المستمرة التي تبذلها لجنة بناء السلام من أجل وضع استراتيجية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطتها في بلدان معينة توفير الدعم السياساتي للمبادرات المتخذة في الميدان.

١١ - وبدأ الصندوق يضطلع بأعماله الجديدة في مجال البرامج الإقليمية في عام ٢٠١٥ على إثر الموافقة على أول مشروع له عابر للحدود يستهدف تعزيز بناء الثقة على طول الحدود المضطربة بين قيرغيزستان وطاجيكستان. ويشارك في المشروع، الذي خصصت لتمويله ٣ ملايين دولار وتم ربطه بالبرامج الجارية في قيرغيزستان التي أعلن عن أهليتها الاستفادة من مساعدة الصندوق، كل من السلطات المحلية والجهات الفاعلة الأمنية والمواطنون في كلا الدولتين بغية الحد من التوتر والتخفيف من المخاطر المترتبة على نحو مباشر عن أعمال العنف العابرة للحدود والحيلولة دون نشوب النزاع في المستقبل. وأقام الصندوق، في سبيل تعزيز شراكته مع الجهات الفاعلة الإقليمية في مدغشقر، شراكة مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والبرنامج الإنمائي لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة لإصلاح قطاع الأمن. وسيواصل مكتب دعم بناء السلام التماس الفرص للمضي في تنفيذ توصية استعراض هيكل بناء السلام بتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، ويتمثل أسرع السبل إلى ذلك في استكشاف إمكانات تقديم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي من أجل نشر مراقبي حقوق الإنسان في بوروندي خلال الفترة الراهنة المتسمة بالاضطراب السياسي.

١٢ - وفضلا عن ذلك، يعمل الصندوق، بتشديده المتزايد على الحيلولة دون نشوب أعمال العنف، على النهوض بالتوصيات المنبثقة عن استعراضات بناء السلام المتمثلة في تفادي الأزمات الشديدة عن طريق تقديم الدعم المبكر إلى البلدان التي تصارع المنعطفات السياسية الصعبة. وتستهدف جميع مخصصات عام ٢٠١٥ المرصدة لغينيا - بيساو ومدغشقر والنيجر دعم الحكومات على الاستجابة بفعالية لطلبات المواطنين قبل أن يتحول الشعور بالإحباط أو بعدم الثقة إلى أعمال عنف.

١٣ - ورغم هذه الإنجازات، كان عام ٢٠١٥ سنة تحديات جمة اعترضت الحفاظ على السلام. فقد أدى تنامي أعمال العنف إلى التعليق الرسمي للأنشطة المدعومة من الصندوق في اليمن بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٥، بينما أعاق استمرار القتال تنفيذ البرامج في بوروندي وجنوب السودان ومالي. وتقتضي الولاية المسندة إلى الصندوق إبداء قدر من المجازفة، في مثل هذه البيئات، متى كان ذلك ممكنا. وفي مالي، أذن الصندوق، بعدما أثرت أعمال القتال على البرامج في أوائل عام ٢٠١٥، بإجراء تحول في التركيز الجغرافي لمشاريع فوائد السلام إلى أن يتسنى إحلال سلام أكثر دواما في الشمال. وعلى الرغم من تعليق معظم البرامج المدعومة من الصندوق في اليمن، واصل عدد من مراقبي حقوق الإنسان يعملون بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والبرنامج الإنمائي المجازفة بحياتهم في عام ٢٠١٥ من أجل الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان التي كان سيتعذر توثيقها لولا ذلك. ورغم أن

الصندوق مكلف بحكم ولايته بركوب مثل هذه المخاطر، وأنه سيواصل السعي إلى تهيئة فرص تعزيز حقوق الإنسان والأنشطة المتصلة بإحلال السلام في خضم الأزمات، فإن نشاطات الصندوق تتوقف على إبداء روح القيادة والإرادة السياسية على الصعيد الوطني. فإذا انتفى هذان الشرطان، يعمد الصندوق إلى ممارسة مسؤوليته الائتمانية فيعلق تنفيذ البرامج إلى أن ينشأ مرة أخرى ما يدل بوضوح عن الالتزام الوطني بالسلام.

١٤ - وفي البلدان المتضررة بفيروس إيبولا، كشفت حالة الطوارئ الصحية التي بدأت في عام ٢٠١٤ عن مدى سرعة التراجع الممكن في مكاسب بناء السلام الفتية، حتى في حالات الكوارث التي لا صلة لها بالنزاعات. ففي سيراليون وغينيا وليبريا، أذن الصندوق بإعادة برمجة عدد من المبادرات حتى تستوفى الاحتياجات الناشئة في مجالي حقوق الإنسان والأمن. وفي منطقة فوريستيير المعروفة تاريخيا بعدم الاستقرار في غينيا، حيث سجلت أول إصابة بفيروس إيبولا، قام كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبرنامج الإنمائي بتعبئة الجهود من أجل توفير المعلومات الرئيسية للأهالي المفتقدين للشعور بالثقة، مما أسهم في جعل المنطقة أول منطقة في غينيا يعلن عن خلوها من فيروس إيبولا. وفي ذروة الأزمة في ليبريا، وفرت آلية التسوية البديلة للمنازعات على الأراضي المدعومة من الصندوق شبكة توجه من خلالها إلى المجتمعات المحلية المعلومات الموثوقة عن التصدي للحالة الصحية. وتعزى قدرة هذه الآلية على كسب ثقة المواطنين إلى ما حققته سابقا من إنجازات في مجال تسوية المنازعات، حيث زاد عدد المنازعات على الأراضي التي عملت على تسويتها من ١٧ حالة في عام ٢٠١٣ إلى أكثر من ٢٠٠ حالة في عام ٢٠١٥، علما أن أكثر من ٧٥ في المائة من الأحكام الصادرة في عام ٢٠١٤ كانت لا تزال سارية بعد مرور سنة.

١٥ - وتبدو الآفاق المستقبلية في عام ٢٠١٦ أكثر مبعثا على الأمل مما كانت عليه في السنوات الأخيرة، حيث وضعت اتفاقات لإنهاء النزاعات التي طال أمدها والتي شردت عددا من المدنيين بشكل لم يسبق له مثيل وأدت إلى معاناة لا يمكن تصورها. والتسويات السياسية في الجمهورية العربية السورية وجنوب السودان وليبيا، إلى جانب الاتفاق المتوقع التوصل إليه من أجل إنهاء النزاع الذي دام خمسين عاما في كولومبيا، ليست هي نقطة نهاية عمليات السلام ذات الصلة وإنما هي بداية لها. وإعادة إرساء مؤسسات حكومية خاضعة للمساءلة ومتجاوبة، ومعالجة المظالم وانتهاكات حقوق الإنسان التي طال أمدها، ودعم الحكومات من أجل الوفاء بوعود إرساء السلام عوامل ستتطلب إسهامات كبيرة من الموارد البشرية والمالية. وستأتي هذه المتطلبات في وقت يبلغ فيه الدعم المالي المقدم إلى صندوق بناء السلام أدنى

المستويات في تاريخه، وستهدد قدرة الصندوق على تلبية الطلب المتزايد من أجل مساعدة الدول الخارجة من النزاعات الطويلة الأمد على الحفاظ على سلام يتسم بالهشاشة.

١٦ - وعلى مدى عام ٢٠١٥، حذر صندوق بناء السلام من أنه سيتعذر عليه، دون توفير تمويل يمكن التنبؤ به، الحفاظ على مستويات الدعم الحالية، ناهيك عن الاستجابة للطلبات الجديدة. وقد رصد الصندوق مخصصات قدرها ٧٧,٩ مليون دولار إلى ١٤ بلدا في عام ٢٠١٥. وفي المقابل، توصل بتبرعات من المانحين قدرها ٥٣,٥ مليون دولار، مما يمثل ثالث أضعف مستوى للتبرعات المعلنة منذ إعلان التبرعات الأولية في عام ٢٠٠٦، على الرغم من التقييم الإيجابي لأعمال الصندوق والدعوة المتكررة إلى تعزيزه في استعراض هيكل بناء السلام واستعراض الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام واستعراض الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية. وفي حين تعترف هذه الاستعراضات المستقلة دون استثناء بالدور الفريد الذي يؤديه الصندوق في كفالة الاتساق الاستراتيجي وتوفير التمويل للمبادرات التي لا بد من اتخاذها، وإن كانت محفوفة سياسيا بالمخاطر، والتي لا تستطيع أي جهة مانحة أخرى تقديم الدعم لها، فإنه سيتعين تجسيد هذا الاعتراف في شكل تمويل مستدام يمكن التنبؤ به على وجه السرعة، إذا أريد للصندوق أن يظل ذلك الشريك الموثوق للدول والمجتمعات الملتزمة بالحفاظ على السلام.

الجدول ١

الحافظة الفعلية لصندوق بناء السلام، بما في ذلك المخصصات في عام ٢٠١٥

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	تاريخ الموافقة على خطة الأولويات	المبلغ التراكمي حتى الآن	مخصصات عام ٢٠١٥		
			مرفق الاستجابة الفورية	مرفق بناء السلام والإنعاش	المجموع
بلدان لجنة بناء السلام					
بوروندي	شباط/فبراير ٢٠٠٨، وأيار/مايو ٢٠١١، وشباط/ فبراير ٢٠١٤	٦١,٧٤	–	–	–
جمهورية أفريقيا الوسطى	حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وشباط/ فبراير ٢٠١٠	٥٥,٩٠	٨,١٥	–	٨,١٥
غينيا	نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (تواريخ متعددة)	٦٠,٥٧	٣,٢٧	–	٣,٢٧

			مخصصات عام ٢٠١٥		
	تاريخ الموافقة على خطة الأولويات	المبلغ التراكمي حتى الآن	مرفق الاستجابة الفورية	مرفق بناء السلام والإنعاش	المجموع
غينيا – بيساو	حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وكانون الثاني/ يناير ٢٠١١، وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥	٢٦,١٦	٠,٤٥	١٠,٠٠	١٠,٤٥
ليبريا	شباط/فبراير ٢٠٠٨، وأيار/مايو ٢٠١١، وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣	٥١,٨٧	–	–	–
سيراليون	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	٥٢,١٦	–	–	–
المجموع الفرعي	٣٠٨,٤٠	١١,٨٧	١٠,٠٠	٢١,٨٧	
بلدان ليست مدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام					
البوسنة والهرسك		٢,٠٠	–	–	–
كولومبيا		٢,٠٠	–	–	–
جزر القمر	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وأيار/ مايو ٢٠١٣	١٢,٣٣	٠,٤٣	–	٠,٤٣
كوت ديفوار	تموز/يوليه ٢٠٠٨، ونيسان/ أبريل ٢٠١٤	٣٢,٧٣	–	–	–
جمهورية الكونغو الديمقراطية	تموز/يوليه ٢٠٠٩، وحزيران/ يونيه ٢٠١٥	٤٠,٠٠	–	١٢,٠٠	١٢,٠٠
غواتيمالا	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠	١١,٠٠	–	–	–
قيرغيزستان	أيلول/سبتمبر ٢٠١٣	٢٨,١١	٣,٠٢	–	٣,٠٢
ليبيا		٢,٤٣	٠,١٤	–	٠,١٤
مدغشقر	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥	١٢,٠١	٠,٥١	١١,٥٠	١٢,٠١
مالي		١٠,٩٣	–	–	–
ميانمار		٧,٧٢	٤,٠٩	–	٤,٠٩
نيبال	تموز/يوليه ٢٠٠٨، وأيار/ مايو ٢٠١٢	٢٠,٤٨	–	–	–
النيجر		١٣,٠٠	٠,٦١	٩,٣٩	١٠,٠٠
بابوا غينيا الجديدة	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤	٩,٠٩	١,٤٤	–	١,٤٤
الفلبين		٣,٠٠	–	–	–
الصومال		١٤,١٣	١٠,١٣	–	١٠,١٣
جنوب السودان	شباط/فبراير ٢٠١٣	١٦,٥٢	–	–	–
سري لانكا		٤,٢٠	١,٢٠	–	١,٢٠

	تاريخ الموافقة على خطة الأولويات	المبلغ التراكمي حتى الآن	مخصصات عام ٢٠١٥ مرفق الاستجابة الفورية	مرفق بناء السلام والإنعاش	المجموع
طاجيكستان[أ]		١,٦٠	١,٦٠	–	١,٦٠
اليمن	آذار/مارس ٢٠١٤	٢٠,٧٠	–	–	–
التصميم والرصد والتقييم		٢,٢٩	–	–	–
المجموع الفرعي	٢٦٦,٢٧	٢٣,١٧	٣٢,٨٩	٥٦,٠٦	
المجموع[ب]	٥٧٤,٦٧	٣٥,٠٤	٤٢,٨٩	٧٧,٩٣	

المصدر: مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء، كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

(أ) الطرف المقابل في المشروع العابر للحدود مع قيرغيزستان؛ ولا يشير الإدراج إلى أهلية طاجيكستان للاستفادة من موارد صندوق بناء السلام.

(ب) يضم البلدان المشمولة بالحافظة الفعلية لصندوق بناء السلام في عام ٢٠١٥.

ثالثا – أعمال صندوق بناء السلام المتعلقة ببلدان بعينها

ألف – البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام

بوروندي: دعم الوساطة وحقوق الإنسان أثناء الأزمة

١٧ – شهد عام ٢٠١٥ أزمة سياسية وأعمال عنف متصلة بالانتخابات، أشعل شرارتها ترشح الرئيس الحالي لفترة ولاية ثالثة، وهي خطوة تطعن المعارضة فيها بشدة باعتبارها غير دستورية. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٥، تقلص الحيز الديمقراطي في حين تزايد انعدام الأمن واشتدت انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك إغلاق وسائط إعلامية مستقلة، وفرض قيود على المنظمات غير الحكومية، ووقوع أعمال عنف بين قوات الأمن والمتظاهرين، وهروب ٠٠٠ ٢٣٠ لاجئ. وعلى الرغم من الدعوات إلى إقامة حوار بين الحكومة والمعارضة، بوساطة دولية، لم يحرز تقدم يذكر.

١٨ – وأعيد تنظيم عدد من مشاريع الصندوق للاستجابة للأزمة، بما في ذلك مشروع الحوار الوطني الذي ينفذه البرنامج الإنمائي، والذي ما برح يدعم الاجتماعات بين مسؤولي الأحزاب السياسية على مستوى المقاطعات. وقامت شبكة مؤلفة من أكثر من ٥٠٠ وسيطة، تنفذ أنشطتها من خلال هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بمعالجة نحو ١٤٨ ٥ نزاعا وشرعت في عمليات حوار شامل على مستوى المقاطعات، أشركت فيها السلطات المحلية والأحزاب السياسية المعارضة

وأجهزة الأمن والمنظمات الدينية ومنظمات المجتمع المدني، لمعالجة شواغل السلام والأمن. وأتاح الدعم المقدم من الصندوق أيضاً لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مواصلة أنشطتها عقب إغلاق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي والاضطلاع بأعمال الرصد والإبلاغ الحيوية في مجال حقوق الإنسان. وأسهمت أنشطة الدعوة التي تقوم بها المفوضية في إطلاق سراح عدد من الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم بصورة تعسفية وفي الحصول على التزام من الحكومة بمقاضاة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

جمهورية أفريقيا الوسطى: تعزيز الحوار

١٩ - على الرغم من صعوبة السياق، شهد البلد في عام ٢٠١٥ أحداثا كبرى شملت إجراء انتخابات تاريخية في كانون الأول/ديسمبر وعقد منتدى بانغي للمصالحة الوطنية في أيار/مايو. وشارك في المنتدى، الذي عقد بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وفريق الأمم المتحدة القطري، أكثر من ٧٠٠ ممثل من جميع أنحاء البلد، من بينهم ١٢٠ امرأة. وقدم الصندوق للمنتدى دعما بالغ الأهمية شمل مشروعا لإجراء مشاورات محلية في جميع أنحاء البلد لتعزيز مشاركة ممثلي المجتمعات المحلية، نفذه البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تحت قيادة البعثة المتكاملة. وأسفر المشروع عن مشاركة كبيرة من النساء وأدى إلى وضع أحكام تتعلق بحماية المرأة من العنف المتصل بالنزاع في جميع الوثائق الاستراتيجية التي انبثقت عن المنتدى. وأسفر المنتدى أيضاً عن التوصل إلى اتفاق بشأن الميثاق الجمهوري للسلام والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التزمت بموجبه جميع العناصر الفاعلة بالعمل على تنفيذ خمس أولويات للحفاظ على السلام. ووقّعت أيضاً تسع جماعات مسلحة اتفاقا بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن كمرفق بالميثاق الجمهوري. وتم التوصل أيضاً إلى اتفاق في المنتدى يتم بموجبه سحب جميع الأطفال من الجماعات المسلحة.

٢٠ - وللمساعدة على استعادة سلطة الدولة خارج العاصمة، وافق الصندوق في تشرين الثاني/نوفمبر على مشروع تبلغ قيمته ٣ ملايين دولار، ينفذه البرنامج الإنمائي ومنظمة العمل الدولية بدعم من البعثة المتكاملة، ويهدف إلى زيادة وجود الإدارة المدنية وتنمية قدرات السلطات الوطنية على تقديم الخدمات الأمنية والأساسية وتعزيز الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي. ووافق الصندوق أيضاً على مشروع تبلغ قيمته ٣,٥ ملايين دولار، تنفذه المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون الوثيق مع البعثة المتكاملة، للحد من العنف المجتمعي عن طريق توفير فرص لكسب العيش للمجتمعات المحلية الضعيفة وللمقاتلين السابقين غير

المؤهلين للحصول على الدعم الرسمي فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتمشياً مع توسيع نطاق الدعم المقدم من الأمم المتحدة للانتخابات التشريعية والرئاسية، وافق الصندوق أيضاً على مشروع تبلغ قيمته مليون دولار، ينفذه البرنامج الإنمائي، للمساعدة في نشر أفراد مدنيين لتزويد الناخبين بالمعلومات وتوجيههم.

غينيا: دعم تهيئة بيئة مواتية للانتخابات الرئاسية

٢١ - أُجريت الانتخابات الرئاسية في غينيا في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وسط توترات بسبب خلافات على الإطار الانتخابي الوطني والعنف المرتبط بالتوتر المتصل بفيروس إيبولا. وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، كانت استجابة الصندوق السريعة عاملا حاسما لتمكين إجراء انتخابات سلمية وديمقراطية. وعمل الصندوق بالشراكة مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والمعهد الديمقراطي الوطني على تنفيذ برنامج يهدف إلى نشر ٥٩٣ ١٤ مندوبا من الأحزاب السياسية في معظم مراكز الاقتراع في البلد البالغ عددها ٨٠٨ ١٤ مراكز. وقدم الدعم أيضاً لتحسين قدرات قوات الأمن فيما يتعلق بالتعامل مع الحشود، وتشجيع الرسائل غير الحاضة على العنف التي تبثها وسائط الإعلام، ورصد حالة حقوق الإنسان. وقدم الصندوق الدعم لمراكز العمليات النسائية والشبابية ذات المكاتب اللامركزية (''المراكز التابعة'') في سبع من المناطق المعرضة للنزاع، إضافةً إلى كوناكري، لكفالة مشاركة المرأة والشباب بصورة فعالة في العملية الانتخابية ولمنع وقوع أعمال العنف أثناء الانتخابات. وأسهمت مراكز العمليات، من خلال آلية للإنذار المبكر ذات صلات مباشرة مع الزعماء التقليديين والمجتمعيين والدينيين، ومع السلطات المحلية والوطنية، في منع وقوع العنف وتخفيف حدته قبل عمليات الاقتراع وأثناءها وبعدها. وقدم الصندوق أيضاً دعماً إضافياً إلى اللجنة المؤقتة للمصالحة، التي شارك في رئاستها كبار الزعماء الدينيين في البلد، لإجراء مشاورات وطنية في جميع مناطق غينيا لتوفير معلومات يستنار بها في عملية المصالحة الوطنية.

٢٢ - وأخيراً، عمل الصندوق بالشراكة مع البنك الدولي من أجل توسيع نطاق مشروع مهم لتشغيل العمالة تبلغ قيمته الكلية ٢٥ مليون دولار. ومن خلال الدعم المقدم من الصندوق، انضم ٤٠٠ ٢ شاب - ٣٠ في المائة منهم من النساء - إلى ٠٠٠ ٣٤ عامل يستهدفهم المشروع. ونُسب إلى المشروع الفضل في الحد من عنف الشباب في بؤر التوتر الساخنة في البلد.

غينيا – بيساو: مصاحبة الإصلاحات الحكومية

٢٣ – على الرغم من البداية الإيجابية التي دخل بها البلد عام ٢٠١٥، مع قيام الحكومة الجديدة بتعزيز الإصلاحات وانعقاد اجتماع المائدة المستديرة للمانحين في بروكسل في آذار/مارس، وحشد تعهدات بالتبرع بمبالغ تقارب بليوني دولار، نشأت أزمة سياسية جديدة بحلول منتصف العام، دفعت الرئيس إلى إقالة رئيس الوزراء وحكومته في آب/أغسطس. ولم تعيَّن حكومة جديدة إلا في تشرين الثاني/نوفمبر، وهي تسعى جاهدة منذ ذلك الحين إلى الحصول على موافقة البرلمان على برنامجها.

٢٤ – وقبل تدهور البيئة السياسية، وافق الصندوق في حزيران/يونيه على خطة جديدة لأولويات بناء السلام تبلغ قيمتها ١٠ ملايين دولار تتماشى مع بيان الالتزامات المتبادلة مع لجنة بناء السلام وعقب بعثة مشتركة للتقييم الاستراتيجي قادتها إدارة الشؤون السياسية. وقُدِّمت الأولويات الرئيسية الأربع للخطة – إصلاح قطاع الأمن، وإقامة حوار وطني وتحقيق المصالحة، ومكافحة الإفلات من العقاب، وعمالة الشباب والمرأة – في اجتماع المائدة المستديرة في بروكسل وحفزت الدعم من المانحين الآخرين.

٢٥ – ومنذ وقوع الأزمة، عجل الصندوق بتقديم الدعم إلى المساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص في غينيا – بيساو ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو من خلال أنشطة تهدف إلى إقامة حوار سياسي، وعلى وجه التحديد، حوار بين الأحزاب وداخل كل حزب، وتنفيذ مبادرات يعزز بعضها بعضا مع عمل لجنة بناء السلام.

ليبريا: المرحلة الانتقالية المنتظرة للبعثة

٢٦ – مع بدء خروج ليبريا من أزمة فيروس إيبولا بحلول الربع الثاني من عام ٢٠١٥، أعاد البلد تدشين عمليات سياسية رئيسية، مثل استعراض الدستور، وتطبيق اللامركزية، وتنفيذ خريطة الطريق للمصالحة الوطنية بحلول منتصف العام. وفي ذلك السياق، قام الصندوق، من خلال مشروع تبلغ قيمته مليوني دولار وينفذه البرنامج الإنمائي، بدعم عقد مؤتمر دستوري وطني تشاركي في أواخر آذار/مارس شارك فيه أكثر من ٧٥٠ مندوبا من جميع أنحاء ليبريا.

٢٧ – وفي إطار الاستفادة من آليات العدالة والمساءلة التقليدية، دشن برنامج بالافا هات ”Palava Hut“ الوطني الذي يدعمه الصندوق أربعة منتديات إثنوغرافية في عام ٢٠١٥ بشأن آليات العدالة والمصالحة، يتوقع أن توفر الأساس لزيادة التماسك الاجتماعي والتفاهم بين الجماعات اللغوية الأربع في ليبريا. وسيتم في المستقبل تمديد الآليات التقليدية لتتجاوز مسألة المصالحة وتبدأ في معالجة المساءلة عن الانتهاكات المتصلة بالنزاع.

٢٨ - ومع انتقال بعثة حفظ السلام باتجاه التقليص التدريجي في عام ٢٠١٦، سيسترشد صندوق بناء السلام ببيان محدث للالتزامات المتبادلة مع لجنة بناء السلام، سيستنار به في تحديد أولويات التمويل في المستقبل خلال المرحلة الانتقالية.

سيراليون: دعم قطاع الأمن في جميع مراحل أزمة فيروس إيبولا

٢٩ - من أجل التصدي لتفشي فيروس إيبولا في عام ٢٠١٤، أعاد الصندوق صياغة برنامجه العادي الذي كان متسقا مع برنامج الحكومة لتحقيق الرخاء ٢٠١٣-٢٠١٨ والانتقال من المكتب المتكامل لبناء السلام إلى وجود لفريق الأمم المتحدة القطري. وعقب إعادة الصياغة، لم تبلغ جهات الرصد المستقلة عن وقوع أي انتهاكات خطيرة عند نقاط التفتيش، وأبلغت عن وقوع عدد أقل من التراعات عقب تقديم تدريب في مجال حقوق الإنسان لأفراد الأمن العاملين في نقاط التفتيش الحدودية ونقاط التفتيش الخاصة بفيروس إيبولا. وأدت المساعدة القانونية المقدمة للسجناء إلى إطلاق سراح ١٦٣ سجينا وخفض استخدام الاحتجاز السابق للمحاكمة، وهي عوامل حاسمة في القضاء على خطر تفشي فيروس إيبولا في السجون المشاركة. ولتشجيع إحراز التقدم في إصلاحات قطاع الأمن، قام الرئيس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بدعم من الصندوق، بتدشين المجلس المستقل للشكاوى المقدمة ضد الشرطة. وأخيرا، ساعدت جهود الوساطة التي يضطلع بها شباب وميسرون في مجال الوساطة/الحوار مدربون من خلال مشروع ينفذه البرنامج الإنمائي ويدعمه الصندوق على منع تفاقم ٤٠ نزاعا متصلا بفيروس إيبولا في ١٠ مجتمعات محلية حدودية والحيلولة دون تحولها إلى نزاعات عنيفة.

٣٠ - وستقوم لجنة بناء السلام في المرحلة القادمة باستعراض جهودها الرامية إلى مرافقة سيراليون في عملية الانتقال التي تمر بها. وعلى ضوء هذه الخلفية، سيشارك الصندوق، مع إدارة الشؤون السياسية والبرنامج الإنمائي، في تمويل وظيفة لمستشار معني بالسلام والتنمية لكفالة أن تحافظ البرامج القطرية الراهنة والمقبلة على السلام في بيئة ما بعد فيروس إيبولا.

باء - البلدان المستفيدة الأخرى

البوسنة والهرسك: تعزيز الحوار

٣١ - استهدف الاستثمار المقدم من الصندوق في البوسنة والهرسك تنشيط الحوار وتعزيز التسامح في بيئة تتسم بالجمود من النواحي الأخرى. وبلغ أثر المشروع حتى اليوم نسبةً تقدر بنحو ٢٩ في المائة من السكان من خلال منبرين رفيعي المستوى للحوار، و ٢٦ منتدى ودورة تدريبية للشباب، و ٤٠ مشروعا شعبيا، وحملة إعلامية واحدة. واستهدفت عناصر

كثيرة في المشروع الشباب الذين هم مهمشون بوجه خاص ولكن تعقد عليهم أيضاً الآمال الأعرض للحفاظ على السلام في المستقبل. وتجاوز اهتمامُ المواطنين بالمشاركة في الأنشطة الممولة التوقعات، وسيتحدد التأثير الكلي لهذه الجهود على تصورات المواطنين من خلال تقييم يجرى في عام ٢٠١٦.

كولومبيا: تشجيع العمل الفردي لتعزيز السلام

٣٢ - اختُتمت في عام ٢٠١٥ حملة ''تَنفّس نسائم السلام'' [Respira Paz]، التي تشارك في تمويلها النرويج وصندوق بناء السلام، وسط مفاوضات سلام تهدف إلى إنهاء النزاع في كولومبيا الذي دام ٥٠ عاما. وعززت الحملة زيادة الوعي بالآثار السلبية للنزاع على جميع جوانب المجتمع وشجعت المسؤولية الفردية عن تعزيز السلام. وتولت تنفيذ هذا المشروع اليونيسيف والبرنامج الإنمائي من خلال نهج متعدد الأوجه تضمن عروضا سينمائية متنقلة ومسلسلات إذاعية وأنشطة متصلة بالسلام في ١٥٣ بلدية متضررة من النزاع. وكانت هناك إشارات مبكرة على أن المشروع أسهم في تحسين مواقف الجمهور تجاه السلام، وهي نتائج سيتم التحقق منها من خلال تقييم مستقل يجرى في عام ٢٠١٦.

جزر القمر: بناء الثقة من خلال رؤية مشتركة

٣٣ - ما برح الصندوق يعزز السلام بين الأطراف في جزر القمر منذ عام ٢٠٠٨، من خلال مرحلتين من الدعم موجهتين إلى إصلاح قطاع الأمن وتحسين الحوكمة وزيادة التماسك الاجتماعي وإنعاش الاقتصاد. ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦، لا تزال جزر القمر تواجه عددا من التحديات على الجبهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٣٤ - وقد أدى انعدام القدرة على التنبؤ بالتمويل المقدم من المانحين ووجود ثغرات في القدرات إلى إعاقة تحقيق نتائج في استثمارات الصندوق البرنامجية، وإن كان قد أحرز بعض التقدم المهم. ومن خلال الدعم المقدم من الصندوق، وافق ممثلو جميع قوات الأمن والمدنيين من الجزر الثلاث على خمسة أهداف استراتيجية على صعيد الرؤية المشتركة لقطاع الأمن التي تعد الأولى على الإطلاق في تاريخ البلد. وأدى الدعم المقدم من الصندوق أيضاً إلى إنشاء شبكة من ٨٥٠ وسيطة و ٣٥٠ قائدا شبابيا، يعملون حاليا على تسوية النزاعات المجتمعية وتعزيز اللحمة الاجتماعية. ومع حصول هذه الشبكات على مزيد من الدعم المالي من الصندوق، فإنها ستساعد على إنشاء نظام مجتمعي للإنذار المبكر ومنع العنف خلال فترة الانتخابات المقبلة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية: حشد الدعم من الجهات المانحة بطريقة مبتكرة

٣٥ - ظلت الحالة السياسية والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية هشّةً طوال عام ٢٠١٥، حيث تصاعدت التوترات ترقبا للانتخابات الوطنية القادمة. وأفضى الوضع المشحون إلى تفاوت النتائج المحققة في الحفاظ على السلام في جميع أنحاء البلد. ورغم هذه التحديات، واظب الصندوق على العمل بطرائق التمويل المبتكرة التي حشد بفضلها حتى الآن ما قدره ١٢ مليون دولار من جهات مانحة أخرى، وأنشأ الصندوق الاستئماني لتنسيق جهود تحقيق الاستقرار.

٣٦ - وعقب تنقيح الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، اعتمدت الحكومة استراتيجيات وخططا إقليمية لتحقيق الاستقرار في ثلاث مقاطعات شرقية. وشكل الحوار السياسي صلب هذه الخطط التي تعتمد نهجا شاملا يستند إلى طبيعة المناطق. وحتى الوقت الراهن، بدأ مشروعان تجريبيان يدعمهما الصندوق مجموعةً من المبادرات، من بينها إجراءُ سلسلة من الحوارات ناقش فيها المواطنون ديناميات النزاعات وأولويات المجتمعات المحلية في منطقتي مامباسا وكاليهي، وبدءُ أنشطة مدرة للدخل لفائدة ما يزيد على ٢ ٠٠٠ شخص ضعيف، والترخيص لثمانية مواقع للتعدين، وتقديمُ الدعم إلى جهود الوساطة في حل النزاعات، وتأهيلُ مراكز الشرطة وتدريب أفراد الأمن.

كوت ديفوار: دعم إجراء الانتخابات في أجواء سلمية

٣٧ - في إطار التحضير للانتخابات التي أُجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اعتمد الصندوق خطته الثانية للأولويات في كوت ديفوار بقيمة إجماليها ١٢ مليون دولار. وقدمت الأنشطة المضطلع بها في إطار هذه الخطة دعما هاما إلى المساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص لكوت ديفوار في تعزيز الحوار والتخفيف من حدة التوترات بين الأحزاب السياسية، بطرق منها إتاحة منابر للتحاور شارك فيها النساء والشباب في الفترة السابقة لإجراء الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الصندوق الدعم لإنشاء أول مركز عمليات من نوعه لمتابعة أوضاع النساء والشباب، على غرار المركز المنشأ في غينيا الذي قام بدور هام في منع نشوب أعمال العنف طوال الفترة الانتخابية. وبشكل عام، تراجعت أعمال العنف ذات الصلة بالانتخابات، وتشير النتائج إلى أن نسبة مشاركة النساء كناخبات زادت بنسبة ٢١ في المائة عن عام ٢٠١٠. وأخيرا، أسهم تدريب قوات الدفاع والأمن الإيفوارية على التعامل مع الحشود في كبح أعمال العنف قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها.

٣٨ - وإضافة إلى الانتخابات، تسعى خطة الأولويات إلى توطيد مكاسب بناء السلام التي بدأ تحقيقها بفضل استثمارات الصندوق السابقة، وذلك عن طريق تعزيز قدرة الدولة على تقديم الخدمات وتعزيز التماسك الاجتماعي، والتمكين الاقتصادي، والحوار المجتمعي. ومواصلةً لعمل لجنة الحوار وتقصي الحقائق والمصالحة، قدمت خطة الأولويات الدعم إلى كل من البرنامج الوطني لتحقيق التماسك الاجتماعي واللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا، لكفالة التعرف على كافة الضحايا وضمان أن يكون برنامج منح التعويضات شاملا يغطي الجميع.

غواتيمالا: خطو خطوات تاريخية في مكافحة الإفلات من العقاب

٣٩ - منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥، تصدّر عناوين الأنباء التحقيقُ الذي أجراه المدعي العام في إطار مكافحة الفساد بالتعاون مع اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا. وأسفر التحقيق عن اعتقالات لم يسبق لها مثيل، حيث اعتُقل مسؤولون حكوميون كبار، منهم الرئيس السابق. وأفضت الأزمة السياسية المترتبة عن ذلك إلى بروز حركة اجتماعية تطالب بتنفيذ إصلاحات هيكلية ظلت معلقة منذ إبرام اتفاقات السلام في عام ١٩٩٦. وفي هذا السياق، انتهى العمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بخطة أولويات بناء السلام التي وضعها الصندوق والتي سعت إلى تعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب، بما يكمّل الجهود التي تبذلها اللجنة الدولية.

٤٠ - ومع أن العمل على إجراء تقييم مستقل ما زال جاريا، تشير أدلة مبكرة إلى أن استثمارات الصندوق أسهمت إسهاما كبيرا في بناء القدرات المؤسسية في المناطق الرئيسية. فالجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب بدعم من الصندوق ساهمت في تحقيق انخفاض غير مسبوق في معدل الإفلات من العقاب، حيث انخفض المعدل من ٩٨ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٨٩ في المائة في عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، تُبيّن البيانات المستقاة من قاعدة تكنولوجيا المعلومات التي تتلقى الدعم من الصندوق تحسّنا في أعمال الشرطة: فقد انخفضت المدة المستغرقة في تلقي سجلات الشرطة الآنية من أكثر من ٤ ساعات في عام ٢٠١٣ لتصبح ٢٠ دقيقة في أواخر عام ٢٠١٥.

٤١ - وبدعم من مبادرة تعزيز المساواة بين الجنسين التي اتخذها الصندوق، أُعيد تفعيل منتدى النساء في غواتيمالا، وهو الشبكة الأكبر والأكثر تنوعا في البلد، ووُقّع اتفاق مع المجلس الوطني لاتفاقات السلام لتعزيز دور النساء في رصد الامتثال لاتفاقات السلام في المستقبل.

قيرغيزستان: تجريب أول مشروع عابر للحدود يعتمده الصندوق بهدف الحد من التوترات الإقليمية

٤٢ - احتفت قيرغيزستان بإجراء انتخابات برلمانية في أجواء هادئة ومنفتحة إلى حد معقول في تشرين الأول/أكتوبر، فقطعت بذلك شوطا هاما منذ تأزّمت الأوضاع في البلد في عام ٢٠١٠ بسبب أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات. ولدعم التزام قيرغيزستان بمعالجة ما يكمن وراء التوترات التي شهدها عام ٢٠١٠، بدأت المشاريع المنفَّذة في إطار خطة أولويات بناء السلام تكتسب زخما في عام ٢٠١٥، ومن تجليات ذلك على وجه التحديد أن الإصلاحات السياساتية الساعية إلى زيادة احترام حقوق الإنسان على الصعيد المركزي عكست تحسّن قدرة الجهات المسؤولة عن الحكم الذاتي المحلي في مجال تعزيز التماسك الاجتماعي وبث الثقة لدى المواطنين.

٤٣ - وظلت رغم ذلك التوترات الناجمة عن ندرة الموارد على الصعيد المحلي تؤرق المجتمعات المحلية التي تعيش على طول الحدود بين طاجيكستان وقيرغيزستان. وسيدعم الصندوق تدابير لبناء الثقة بين المجتمعات الحدودية عن طريق أول مبادرة له عابرة للحدود اعتُمدت في أوائل كانون الأول/ديسمبر. ويشارك في المشروع الذي تبلغ قيمته ٣ ملايين دولار الأممُ المتحدة والقادة المحليون والمجتمع المدني وحكومتا البلدين، وذلك لبدء الحوار بين المجتمعات المحلية التي تفتقد للشعور بالثقة، والسعي إلى إيجاد حلول مشتركة للمشاكل المشتركة، كتوفير فرص الوصول إلى المياه والمراعي.

مدغشقر: تحديد أولويات بناء السلام بإجراء مشاورات واسعة

٤٤ - أُعلن عن أهلية مدغشقر لتلقي الدعم من صندوق بناء السلام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بناء على التزام الحكومة بمعالجة التحديات الكامنة وراء الأزمات السياسية التي تكرر اندلاعها منذ حصول البلد على الاستقلال في عام ١٩٦٠. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وافق الصندوق على خطة لأولويات بناء السلام بقيمة ١١,٥ مليون دولار لزيادة الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة وتوسيع نطاق تقديم الخدمات الأساسية لتصل إلى المنطقة الجنوبية من مدغشقر المهملة منذ أمد طويل. وأُعدّت الخطة من خلال عقد سلسلة من حلقات العمل جمعت بين الجهات المعنية من الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع المدني والجهات المانحة لإجراء مناقشة بناءة بشأن ما يرتبط ببناء السلام من ثغرات وتحديات وأولويات. وسيركز الدعم المقدم من الصندوق على ثلاثة مجالات رئيسية: تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد، مع الاهتمام بصفة خاصة بالحد من الفساد؛ والمساهمة في إصلاح القطاع الأمني؛ وتقديم دعم شامل لجهود تحقيق الاستقرار في جنوب مدغشقر.

مالي: بدء أعمال بناء السلام في مالي بعد توقيع اتفاق السلام

٤٥ - في ظل تواصل التوتر والاقتتال في الشمال، سنحت فرصة جديدة لتحقيق السلام في منتصف عام ٢٠١٥ بتوقيع اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر. وانطلاقا من الزخم الذي ولّده الاتفاق، ساهم الصندوق بتوفير التمويل الذي تمس إليه الحاجة لدعم تنفيذ عمليات التدخل الشديدة المخاطر في شمال البلد حيث تعذر على الشركاء الآخرين التدخل لعدم قدرتهم أو لترددهم.

٤٦ - وقبل حلول حزيران/يونيه، حفّز مشروع تجميعٍ مدعوم من الصندوق المقاتلينَ على توقيع اتفاق السلام. وبعد حدوث بعض التأخير في المشروع، مُدّد نطاق المشروع ليدعم ثلاثة مواقع للتجميع في منطقتي غاو وتمبكتو عن طريق حشد موارد إضافية من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٤٧ - وكان الغرض من مخصصات سابقة من الصندوق قدرها ١١ مليون دولار، عززت الاتساق والتكامل بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، هو توفير فوائد سلام عن طريق إتاحة الخدمات الأساسية وفرص العمل في منطقتي غاو وتمبكتو اللتين تضررتا من النزاع. ورغم البداية البطيئة، أُحرز تقدم كبير في عام ٢٠١٥: فقد عاد نحو ٥٠٠ ٤ طفل، منهم ٧١٧ ١ فتاة، إلى المدارس، واستفاد نحو ١٠٠ شاب وامرأة من توفير أنشطة مدرة للدخل. ووفّر مشروع مشترك بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ما عدده ١٦ بئرا لفائدة ٥٠٠ ١٦ نسمة، مما حدّ من التسابق على الوصول إلى الموارد المائية النادرة. وستُقدم آلية رصدٍ مجتمعية مبتكرة، بدأ العمل بها في أواخر عام ٢٠١٥، أدلة على ما إذا كان التقدم المحرز قد أفضى إلى تحقيق مكاسب في بناء السلام المستدام.

ميانمار: معالجة التوترات الطائفية ومنع تجنيد الأطفال

٤٨ - حققت ميانمار عددا من الإنجازات في عام ٢٠١٥، منها توقيع اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني في تشرين الأول/أكتوبر وإجراء انتخابات تاريخية في تشرين الثاني/نوفمبر. واستنادا إلى تلك التطورات الواعدة، وافق الصندوق على مشروع قيمته ١,٥ مليون دولار للقضاء على تجنيد الأطفال في القوات والجماعات المسلحة، بصفته امتدادا لمشروع سابق. وخصص الصندوق أيضا مبلغ ٢,٥ مليون دولار للمساعدة في إنشاء مركز للتنوع والوئام الوطني، يهدف إلى التخفيف من حدة التوترات الطائفية، ولا سيما في ولاية

راخين، من خلال تعزيز الحوار بين الأديان، وإنجاز الأبحاث الاجتماعية، وآليات الإنذار المبكر.

نيبال: استمرار تقديم الدعم لمساندة العملية الانتقالية السياسية

٤٩ - وضعت عملية السلام في نيبال على المحك في عام ٢٠١٥ من جراء ما شهدته من اضطرابات سياسية أثارها الدستور الجديد، والزلزالين الكارثيين اللذين حلا بها في نيسان/أبريل وأيار/مايو وتضرر منهما ٥,٤ ملايين نسمة وأسفرا عن مقتل ٩٠٠ ٨ من السكان. ففي الفترة السابقة لإصدار الدستور الجديد، وفّرت استثمارات الصندوق الموارِدَ لعدد من المبادرات الرئيسية المتعلقة بالسياسات والتشريعات التي كان الغرض منها معالجة ما لا يزال قائما من دوافع النزاع والاسترشادُ بها في عملية صياغة الدستور. وعلى وجه التحديد، شجّع مشروع بقيمة ١,٢ مليون دولار مشترك بين المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والبرنامج الإنمائي على الحوار بين الأحزاب وبناء التوافق في الآراء بشأن المسائل المتنازع عليها المتعلقة بالأراضي. وأسهم مشروع بقيمة ٢,٢ مليون دولار، نفّذه البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في تشكيل منظمة جامعة معنية بضحايا النزاع تقوم حاليا بدور ريادي في تمثيل قضايا الضحايا أمام الحكومة، بينما أسهمت مبادرة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في تعزيز التدابير التي تحمي حرية التعبير لدى الصحفيين والمجتمع المدني.

النيجر: دعم الشباب والنساء في المناطق المعرضة لنشوب النزاعات

٥٠ - واجهت النيجر تحديات إنسانية وأمنية متزايدة في عام ٢٠١٥ فاقمها عدم الاستقرار وتفشي أعمال العنف في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وعززت النيجر تدابيرها الأمنية لمواجهة تلك الضغوط، وأعلنت حالة الطوارئ في منطقة ديفا، وشاركت في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. غير أن الرد الأمني حدّ من قدرة الحكومة على الاستثمار في التنمية الاجتماعية الاقتصادية ومعالجة البطالة في صفوف الشباب. واستمر القلق من خطر أن تزيد معاناةُ الشباب (٦٧ في المائة من السكان) في النيجر من التهميش الاقتصادي وشعورُهم بالإقصاء من إغراء التطرف العنيف وأعمال العنف ذات الدوافع السياسية في سياق العملية الانتخابية الحالية.

٥١ - ولدعم الجهود التي تبذلها الحكومة لوقف انتشار العنف في جميع أنحاء البلد، خصص الصندوق في آب/أغسطس ٢٠١٥ مبلغ ١٠ ملايين دولار لتنفيذ خطة لأولويات بناء السلام ركزت أساسا على إتاحة فوائد السلام للفئات المهمشة. وتغطي الخطة، التي وُضعت

بطريقة تشاركية، أربعة مجالات: توفير فرص اقتصادية اجتماعية للفئات الضعيفة من الشباب؛ ودعم الحوار الوطني؛ ومنع نشوب النزاعات على الموارد الطبيعية؛ وتعزيز الأمن في المناطق الحدودية. ويُنتظر أن تبدأ المشاريع التي ستنفذ بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بما في ذلك تقديم الدعم لتهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات المقبلة، في أوائل عام ٢٠١٦.

٥٢ - وتأتي الخطة بعد تنفيذ مشروع سابق في عام ٢٠١٥ استهدف الشباب وكانت قيمته ٣ ملايين دولار. وخلُص تقييم مستقل إلى أن المشروع أفضى إلى إيجاد فرص العمل لأجل ١ ٥٥٤ شابا وامرأة وإنشاء ٨٠٠ عمل تجاري صغير. كما أفضت هذه النتائج الإيجابية بعينها إلى الحد من العنف والأنشطة غير المشروعة في البلديات المستهدفة.

بابوا غينيا الجديدة: تعزيز سبل الاتفاق والارتقاء بالحوار

٥٣ - أسفرت الانتخابات البرلمانية والرئاسية، التي أُجريت بنجاح في أجواء سلمية في أيار/مايو في منطقة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي في بابوا غينيا الجديدة، عن إعادة انتخاب الرئيس والانتخاب التاريخي لمرشحة لتشغل مقعدا من المقاعد المفتوح التنافس عليها، في واقعة هي الأولى من نوعها في تاريخ بوغانفيل. وسيظل تعزيز العلاقات والحوار بين حكومة بابوا غينيا الجديدة وحكومة بوغانفيل الجديدة مسألة ذات أهمية في سعيهما إلى إيجاد أرضية مشتركة بشأن عدد من المسائل الرئيسية، كالترتيبات المالية بين الحكومتين، وإجراء ثاني استعراض مشترك لترتيبات الحكم الذاتي لبوغانفيل في عام ٢٠١٦، والقيام بالأعمال التحضيرية للاستفتاء المقبل بشأن وضع بوغانفيل.

٥٤ - وفي إطار دعم إقامة حوار مفتوح بين الحكومتين بوتيرة أكبر، ساعد مشروع قيمته ٢,٥ مليون دولار نفذه البرنامج الإنمائي، في بلورة اتفاق بين ثلاثة أرباع الفصائل المسلحة المعارضة وحكومة بوغانفيل. وقدم المشروع أيضا الدعم إلى برلمان بوغانفيل، فأجرت اللجنة المعنية بالاستفتاء والمؤلفة من ممثلين من الحزبين أول اجتماع لها. وعلى الصعيد المحلي، بدأت مشاريع يدعمها الصندوق سلسلة من المحادثات المجتمعية في جنوب بوغانفيل لمعالجة حالات الإصابة بالصدمة وإحالتها إلى خدمات المشورة التي تشتد الحاجة إليها، وكذلك في وسط بوغانفيل لتعزيز قيام الشباب بدور ريادي ومشاركتهم في الحياة المدنية حتى يتسنى تعزيز التماسك الاجتماعي.

الفلبين: تعثر تنفيذ الاتفاق الشامل بشأن بانغسامورو

٥٥ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أفضت اشتباكات نشبت بين الشرطة الوطنية وجبهة مورو الإسلامية للتحرير وحركة مقاتلي بنغسامورو الإسلاميين من أجل الحرية في ميندناو الوسطى إلى تعليق مؤقت لجلسات مجلس النواب بشأن قانون بانغسامورو الأساسي. ووقعت الاشتباكات عند التأهب لبدء مشروع يدعمه الصندوق يهدف إلى حشد قبول واسع بالاتفاق الشامل بشأن بانغسامورو عن طريق المشاركة السياسية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وإلى توفير فوائد السلام في المناطق المعرضة للخطر. وطوال عام ٢٠١٥، سعى المشروع إلى تيسير إقامة الحوار السياسي وأنشطة الدعوة بشأن القانون الأساسي، وإطلاق مبادرات ترمي إلى كفالة استيفاء اتفاق السلام لأحكام الدستور وللمقتضيات القانونية. ورغم تلك الجهود، استمر التأخر في اعتماد مجلسي النواب والشيوخ للقانون الأساسي بسبب عدم اكتمال النصاب وتلاشي التأييد السياسي والشعبي للقانون.

الصومال: تعزيز التضافر بين الجهات المانحة وتوطيد القيادة الوطنية

٥٦ - تحت قيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وفي شراكة مع إدارة الشؤون السياسية، واصل الصندوق تقديم الدعم للأولويات الواردة في ميثاق الاتفاق الجديد عن طريق مجموعة مشاريع بقيمة ١٢ مليون دولار اعتُمدت في عام ٢٠١٥. واستجابة لطلب الرئيس تقديمَ الدعم إلى استراتيجية تحقيق الاستقرار التي تنفذها الحكومة الاتحادية في الأراضي المستعادة حديثا، خصص الصندوق مبلغ ٤,٢ ملايين دولار لفائدة البعثة والبرنامج الإنمائي لدعم بسط سلطة الدولة في المناطق المستعادة حديثا في جنوب المنطقة الوسطى. ومن خلال هذا العمل، أُنشئت هيئات لتصريف الأعمال في خمسة مراكز، ومن المقرر إنشاء ١٥ هيئة أخرى لتصريف الأعمال بحلول نهاية عام ٢٠١٦. ويدعم مبلغ إضافي قدره ٧,٨ ملايين دولار، وُوفق عليه في وقت لاحق من عام ٢٠١٥، تنفيذ الأولويات المتعلقة بالميثاق التي أُقرت بالاشتراك مع اللجنة التوجيهية لمرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال التي حددت الأولويات التالية: تحقيق الاستقرار في المناطق المستعادة حديثا؛ وسيادة القانون والعدالة والمؤسسات الإصلاحية؛ وإقامة حوارات بشأن تشكيل الدولة والمصالحة؛ وإدارة المخاطر في مرفق التنمية وإعادة الإعمار؛ وبذل جهد رائد لإعادة تأهيل المسجونين في سجن بايدوا من حركة الشباب والإفراج عنهم في نهاية المطاف.

٥٧ - وفي عام ٢٠١٦، سيقيم الصندوق شراكة مع البنك الدولي من أجل تجاوز مرحلة تنسيق الجهود عن طريق آليات التمويل الجماعي لتوجيه الأموال مباشرة عبر النظم المالية الحكومية.

جنوب السودان: تعزيز التماسك على نطاق المنظومة عن طريق استئناف المشاركة

٥٨ - رغم أن معظم استثمارات الصندوق ظلت معلقة منذ أن ارتد جنوب السودان إلى حالة النزاع مرة أخرى في أواخر عام ٢٠١٣، فقد أذن مكتب دعم بناء السلام بتمديد خطة الصندوق لأولويات بناء السلام حتى نهاية عام ٢٠١٦ لإتاحة الفرصة لتحقيق نتائج المشاريع القائمة. وجاءت هذه الخطوة بعد توقيع اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان في آب/أغسطس ٢٠١٥، الذي أذن بتهيئة إمكانات أكبر للمشاركة الفعالة. ومنذ ذلك الحين، ما برح الصندوق يعمل مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وفريق الأمم المتحدة القطري على تقديم دعم مبكر في تنفيذ اتفاق السلام لعام ٢٠١٥ من خلال نهج منسق ومتماسك.

سري لانكا: المصالحة عن طريق العودة المستدامة والمساءلة عن الماضي

٥٩ - أعلن الأمين العام أن سري لانكا مؤهلة لتلقي الدعم من صندوق بناء السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وسوف يواءم دعم الصندوق مع الأولويات المحددة على الصعيد الوطني، بما في ذلك الوحدة الوطنية والمصالحة، ومع قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٣٠ بشأن تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا. وسيدعم الصندوق الجهود التي يبذلها مقرري الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار لمساعدة سري لانكا في معالجة المخلفات الموروثة من الانتهاكات المرتكبة في الماضي عن طريق عملية تشاور وطني شاملة للجميع. وابتداء من أوائل عام ٢٠١٦، سيجري الصندوق تقييما لسياق بناء السلام يسترشد به في وضع خطة لأولويات بناء السلام.

٦٠ - وقبل إعلان الأهلية، اعتمد مكتب المنسق المقيم والفريق القطري وإدارة الشؤون السياسية والصندوق مذكرة مفاهيم جديدة لدعم برنامج الحكومة الجديدة الذي يمتد على ١٠٠ يوم. وبناء على مذكرة المفاهيم، خصص الصندوق مبلغ ١,٢ مليون دولار لمفوضية شؤون اللاجئين واليونيسيف للمساعدة في الجهود التي تقودها الحكومة لإعادة توطين المشردين، وهي من المطالب الأساسية التي ما زالت قائمة منذ نهاية النزاع في عام ٢٠٠٩. وفي أوائل عام ٢٠١٦، سيبدأ تنفيذ مشروعين آخرين: أحدهما لدعم المشاورات الوطنية والاستراتيجية الرامية إلى وضع آليات ذات مصداقية وفعالية للعدالة الانتقالية، بقيادة مفوضية حقوق الإنسان؛ والآخر لدعم بناء قدرات آليات المصالحة التي يقودها البرنامج الإنمائي.

اليمن: دعم الوساطة ورصد حقوق الإنسان في خضم تدهور الأوضاع

٦١ - دفع اندلاع الحرب الشاملة في أواخر آذار/مارس ٢٠١٥ الصندوق إلى تعليق معظم استثماراته في اليمن بحلول نيسان/أبريل. بيد أن الصندوق أذن بمواصلة تنفيذ المشاريع المتعلقة برصد حقوق الإنسان، ووضع نماذج للبرامج المراعية لظروف النزاع، وأنشطة محدودة لبناء قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية في مجال البرامج المراعية لظروف النزاع. كما أذن الصندوق بمواصلة تقديم الدعم لجهود الوساطة التي يبذلها مبعوثي الخاص لليمن، مما أتاح لفريق التفاوض الذي تقوده الأمم المتحدة توفير الدعم الفني وبذل مساعي الوساطة بما يسهم في بلورة طريق للعودة إلى عملية سياسية. واستشرافا لعام ٢٠١٦، سيواصل الصندوق دعم جهود الوساطة على أمل التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع المدمر.

رابعا - أداء المشاريع في عام ٢٠١٥

٦٢ - يستند تقييم الأداء في عام ٢٠١٥ إلى استعراض جميع المشاريع التي كانت جارية منذ أكثر من ثلاثة أشهر، ١٠٩ مشاريع[(١)]، مما يمثل زيادة قدرها ٣٠ في المائة على عام ٢٠١٤. وحُددت الدرجات عن طريق عملية تشاورية، شملت الاستعانة بالتقارير الدورية لمنفذي المشاريع، وتقارير اللجنة التوجيهية المشتركة، وتقارير التقييم وتقارير البعثات، إضافة إلى المعلومات المستقاة من موظفي الصندوق وشركاء الأمم المتحدة. وحصلت المشاريع التي اعتُبرت بعيدة عن إنجاز نواتجها المتوقعة على الدرجة ''١''، فيما حصلت المشاريع التي تسير في المسار السليم نحو إنجاز نواتجها على الدرجة ''٢''. أما المشاريع التي اعتبرت مشاريع تسير في المسار السليم وتمخضت عن أدلة إضافية تبرهن على مساهمتها في نتائج بناء السلام، وذلك مقياس أعلى بكثير، فقد حصلت على الدرجة ''٣''.

(١) لم يشمل الاستعراض المشاريع في جنوب السودان وليبيا واليمن نظرا لاستشراء انعدام الأمن في هذه البلدان.

الشكل الأول

أداء مشاريع صندوق بناء السلام، حسب البلد والمبلغ بدولارات الولايات المتحدة

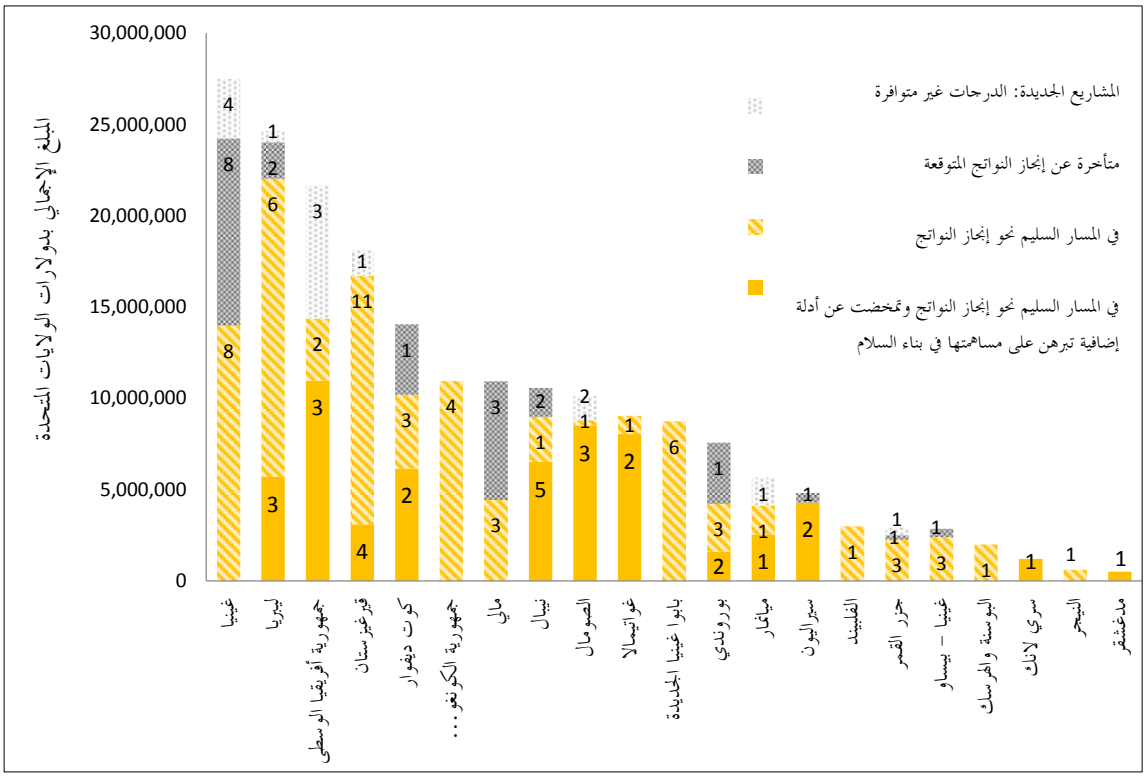

ملاحظة: الأرقام الواردة في أعمدة الرسم البياني تشير إلى عدد المشاريع.

المصدر: تقييمات مكتب دعم بناء السلام للمشاريع، والتقارير الدورية، والتقييمات القطرية المستقلة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٦٣ - وفي نهاية عام ٢٠١٥، كانت نسبة ٨١,٧ في المائة من المشاريع في حافظة الصندوق تسير في المسار السليم نحو إنجاز النواتج المتوقعة، وهي نسبة أعلى بقليل من نسبة عام ٢٠١٤ البالغة ٧٨,٦ في المائة. وهذا إنجاز جدير بالملاحظة، نظرا إلى أن استعراض حافظة الصندوق في منتصف السنة أشار إلى نتائج أضعف، حيث كانت نسبة المشاريع التي تسير في المسار السليم في حدود ٧١,٦ في المائة فقط نتيجة لاستمرار تأثير فيروس إيبولا في غرب أفريقيا وتجدد الأزمات السياسية والأمنية في عدة بلدان مستفيدة فعلا من الصندوق. ويمكن أن يعزى هذا التحول، جزئيا، إلى تعزيز الرصد والمشاركة الاستباقية من جانب موظفي الصندوق، مما أتاح إعادة برمجة المبادرات التي يدعمها الصندوق الرامية إلى التكيف مع تغير السياقات. وتطلعا إلى عام ٢٠١٦، سيضفي الصندوق طابعا رسميا على هذه الإجراءات

المعززة في مجال الرصد لدعم المشاريع ''البعيدة عن إنجاز نواتجها'' دعما أكثر انتظاما بغية إعادتها إلى المسار السليم.

الجدول ٢

تحليل اتجاهات الأداء العالمي لصندوق بناء السلام، ٢٠١٣-٢٠١٥

مجالات صندوق بناء السلام ذات الأولوية	مجموع عدد المشاريع	في المسار السليم نحو إنجاز نواتج المشروع المتفق عليها (نسبة مئوية)	في المسار السليم مع توافر أدلة إضافية على المساهمة بقدر كبير في تحقيق نتائج بناء السلام (نسبة مئوية)
المجال ذو الأولوية ١			
١-١ إصلاح قطاع الأمن	٩	٥٥,٦	٠,٠
١-٢ سيادة القانون	١٦	٩٣,٨	٣١,٣
١-٣ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	٢	١٠٠,٠	٥٠,٠
١-٤ الحوار السياسي	١٢	٨٣,٣	٢٥,٠
مجموع عام ٢٠١٥	٣٩	٨٢,١	٢٣,١
مجموع عام ٢٠١٤	٢٥	٨٤,١	١٨,٧
خط الأساس في عام ٢٠١٣	٢١	٨٥,٧	٣٨,١
المجال ذو الأولوية ٢			
٢-١ المصالحة	٢٣	٨٢,٦	٣٩,١
٢-٢ الحوكمة الديمقراطية	٨	٦٢,٥	١٢,٥
٢-٣ منع نشوب النزاع/إدارة النزاع	٨	٦٢,٥	٢٥,٠
مجموع عام ٢٠١٥	٣٩	٧٤,٤	٣٠,٨
مجموع عام ٢٠١٤	٣٩	٧٧,٥	٣٨,٧
خط الأساس في عام ٢٠١٣	٢٨	٨٢,١	٣٢,١
المجال ذو الأولوية ٣			
٣-١ العمالة	٤	١٠٠,٠	٠,٠
٣-٢ تكافؤ فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية	٥	٨٠,٠	٠,٠
مجموع عام ٢٠١٥	٩	٨٨,٩	٠,٠
مجموع عام ٢٠١٤	١١	٦٤,٧	٠,٠
خط الأساس في عام ٢٠١٣	١٠	٧٠,٠	٤٠,٠
المجال ذو الأولوية ٤			
٤-١ قدرات الدولة	٦	١٠٠,٠	٥٠,٠
٤-٢ بسط سلطة الدولة	٣	١٠٠,٠	٣٣,٣

مجالات صندوق بناء السلام ذات الأولوية	مجموع عدد المشاريع	في المسار السليم نحو إنجاز نواتج المشروع المتفق عليها (نسبة مئوية)	في المسار السليم مع توافر أدلة إضافية على المساهمة بقدر كبير في تحقيق نتائج بناء السلام (نسبة مئوية)
٤-٣ إدارة موارد بناء السلام	١٣	٨٤,٦	٣٠,٨
مجموع عام ٢٠١٥	٢٢	٩٠,٩	٣٦,٤
مجموع عام ٢٠١٤	٩	٨٩,٩	١٨,١
خط الأساس في عام ٢٠١٣	٩	٦٦,٦	٣٣,٣
المجموع الكلي لعام ٢٠١٥	١٠٩	٨١,٧	٢٦,٦

المصدر: حددت الدرجات استنادا إلى تقييمات مكتب دعم بناء السلام للمشاريع، والتقارير الدورية، والتقييمات القطرية المستقلة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٦٤ - وشهدت المشاريع التي تحقق فوائد السلام عن طريق العمالة ودعم تقديم الخدمات الرئيسية في المناطق المهمشة أو المتضررة من النزاع تحسنا خلال السنوات الماضية. غير أنه لا يزال من الصعب إقامة دليل واضح على نتائج بناء السلام في هذا المجال. ولتحسين فهم الصلة ببناء السلام، بدأ مكتب دعم بناء السلام، إلى جانب البنك الدولي والبرنامج الإنمائي ومنظمة العمل الدولية، إجراء استعراض في عام ٢٠١٥ لتقديم توجيهات قائمة على الأدلة من أجل تحسين البرامج في هذا المجال. وسيمضي هذا الاستعراض قدما عن طريق تنفيذ المشاريع وتقييمها تقييما دقيقا بالاستناد إلى التوصيات المنبثقة عن الاستعراض، بقصد تحسين البرامج، بحيث يتسنى تحقيق ما تنطوي عليه فوائد السلام من إمكانات في بعث الأمل لدى السكان المتضررين من الأزمات.

٦٥ - وعلى النحو المبين في اختصاصات الصندوق، يراد من استثمارات الصندوق حشدُ الدعم المالي من مصادر أخرى وكسر جمود العمليات السياسية. وفي عام ٢٠١٥، كانت نسبة ٥٤ في المائة من مشاريع الصندوق مشاريع حفازة في واحد على الأقل من هذين الاتجاهين، بينما كان ما يزيد قليلا عن ١٨ في المائة من المشاريع تحقق النتائج في كلا الاتجاهين. ففي شمال مالي، على سبيل المثال، تمكن الصندوق بفضل التزامه الثابت بتنفيذ مشروع للتجميع واجه تحديات كبيرة من التنفيذ المبكر للأحكام الهامة الواردة في اتفاق السلام الجديد ومن تحفيز الجهات المانحة الثنائية على تقديم مزيد من الأموال.

٦٦ - ويولي الصندوق اهتماما خاصا للبيئات والمشاريع التي تعتبر مبتكرة أو منطوية على درجة كبيرة من المجازفة. وتستفيد هذه المشاريع عادة من الفرص السياسية السانحة وتهدف إلى إحداث أثر مبكر قبل توافر مصادر تمويل أخرى. ووفقا لمؤشر المخاطر الذي وضعه

الصندوق، صنفت حوالي ٧٠ في المائة من المشاريع المشمولة بحافظة الصندوق، في عام ٢٠١٥، في فئة المشاريع ذات المخاطر المتوسطة أو الكبيرة، وصنفت ٢٢ في المائة من المشاريع في فئة المخاطر العليا. وترد ضمن المشاريع المندرجة في الفئة ذات المخاطر الأعلى مبادرات مبتكرة تُنفذ في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وليبريا ومالي.

خامسا - الرقابة والإدارة في صندوق بناء السلام

ألف - الفريق الاستشاري

٦٧ - في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، عينت ١٠ أعضاء في الفريق الاستشاري الرابع لصندوق بناء السلام، بعد انتهاء الفترة الممددة لولاية الفريق الاستشاري الثالث في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وتبادل الفريق، في اجتماعه الأول المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٥، وجهات النظر مع رئيس فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام في عام ٢٠١٥، واستعرض عمل الصندوق في غينيا - بيساو وتمويل أنشطة بناء السلام، وناقش مع البرنامج الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام مسألة بسط سلطة الدولة في البلدان المستفيدة من الصندوق.

٦٨ - وعقد الاجتماع الثاني للفريق، الذي استضافته شبكة البنك الدولي لمكافحة عوامل الهشاشة والنزاع والعنف، في واشنطن العاصمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بهدف تعزيز التعاون بين البنك الدولي ومكتب دعم بناء السلام. وناقش الفريق التوصيات المنبثقة عن استعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠١٥، وفرص التعاون مع البنك فيما يتعلق بالتحليل والتخطيط والرصد والتقييم، بصفة عامة، وفيما يتعلق بالتعاون بين الصندوق والبنك في جمهورية أفريقيا الوسطى، بصفة خاصة.

٦٩ - وأعرب الفريق الاستشاري أيضا عما يساوره من قلق إزاء الإيرادات المتوقعة للصندوق، التي من المنتظر أن تكون أقل بكثير من مبلغ مائة مليون دولار المستهدف، وشدد على الحاجة إلى تمويل يمكن التنبؤ به في مستويات تتماشى مع الطلبات المتزايدة.

باء - الميزانية والموظفون

٧٠ - تُستمد الميزانية المخصصة لإدارة صندوق بناء السلام من ٣ في المائة من تبرعات المانحين. وبلغت خطة التكاليف لعام ٢٠١٥ مقدار ٢ ٨٣٨ ٢٩٧ دولارا، وهو مبلغ أقل بحوالي ١,٤ في المائة مما كان عليه في عام ٢٠١٤، الذي خصص أغلبه للتكاليف المباشرة

للموظفين (٥٨ في المائة) التي تغطي ١٢ وظيفة من الوظائف الدائمة والمؤقتة، منها تسعة وظائف لموظفين في الصندوق، وللإيجار (٩ في المائة)، وسفر موظفي الصندوق والفريق الاستشاري (٨ في المائة). وبلغت التبرعات المقدمة في عام ٢٠١٤ مقدار ٧٨,٣ مليون دولار وحققت إيرادات قدرها ٢,٤ مليون دولار لعام ٢٠١٥. ولتحقيق الحد الأقصى من الإيرادات، سافر معظم الموظفين طواعية في الدرجة الاقتصادية، واستفاد الصندوق من خدمات ثلاثة معاونين في شؤون البرامج ممولة وظائفهم من قبل اليابان وسويسرا بمشاركة أستراليا. وبالتالي لم تكن سوى ٩ وظائف من الوظائف الـ ١٢ ممولة تماما من نفقات الصندوق العامة. وتقدر النفقات النهائية لعام ٢٠١٥ بمبلغ ٢,١ مليون دولار.

٧١ - ويتوقع أن تنخفض خطة تكاليف الصندوق إلى ٢,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٦، وهو انخفاض يرتبط مباشرة بمستويات الإيرادات المتوقعة. وسيواصل الصندوق، رغم ضيق موارده، توخي الجودة في البرامج عن طريق مشروع الدعم التقني التابع له، والاستفادة من الشراكات مع المركز الأفريقي للتسوية البنَّاءة للتراعات والتحالف الدولي لبناء السلام ومؤسسة عروة السلام، والسعي إلى استعارة موظفين من مؤسسات الأمم المتحدة، والتماس الدعم المالي لتمويل وظائف معاوني شؤون البرامج. وإضافة إلى ذلك، سيضاعف المكتب جهوده الرامية إلى تعبئة الموارد، باستثمار الإنجازات التي حققها و التقييم الإيجابي الذي حظي به في استعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠١٥.

جيم - حلقة العمل العالمية لصندوق بناء السلام

٧٢ - اشترك مكتبُ دعم بناء السلام والمركز الأفريقي للتسوية البنَّاءة للتراعات، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، في استضافة حلقة العمل العالمية الثالثة المشتركة بينهما، بتمويل سخي من حكومة فنلندا مرة أخرى. وضمت حلقة العمل ٤٥ زميلا، منهم مشاركون من وكالات الأمم المتحدة وأمانات الصناديق والحكومات والمجتمع المدني، أتوا من ١٤ بلدا إلى ديربان، بجنوب أفريقيا، للمشاركة في المناقشات والتدرب لمدة خمسة أيام في مجال رصد برامج بناء السلام والإبلاغ عنها.

دال - الرصد والتقييم المعززان

٧٣ - عملا بالتوصيات المنبثقة عن استعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠١٥، بدأ فريق الرصد والتقييم التابع للصندوق، في شراكة مع مؤسسة عروة السلام، تنفيذ مبادرتين في عام ٢٠١٥ لبناء قدرة الشركاء على الصعيد القطري على تصميم برامج أنشطة بناء السلام ورصدها وتقييمها. وستمكن مجموعة من التوجيهات الصندوق من بدء تنفيذ الرصد على

صعيد المجتمعات المحلية في عام ٢٠١٦، مما سيتيح فرصة لأصحاب المصلحة على مستوى القواعد الشعبية للتعبير عن آرائهم في إطار الآليات القطرية للإدارة التابعة للصندوق. كما قدم الصندوق الدعم لإجراء دراستين لاستقصاء التصورات في قيرغيزستان ومالي، حرصا على ضمان استمرار قياس ثقة المواطنين والتسامح وغير ذلك من المواقف الأساسية في النهوض بالسلام.

٧٤ - وتشجع استراتيجية التقييم الجديدة التي بدأ الصندوق تنفيذها في عام ٢٠١٥ إتاحة فرص متواترة للتحليل والتكيف تيسيرا لتحسين التأقلم مع سياقات بناء السلام الدينامية. والتحق أخصائيان بفريق الرصد والتقييم التابع للصندوق في عام ٢٠١٥، يعنى أحدهما بدعم الشركاء القطريين أثناء تصميم وتنفيذ الأعمال الممولة من الصندوق، ويكرس الآخر عمله لإدارة التقييمات المستقلة التي يطلبها الصندوق. ويكفل تقسيم العمل على هذا النحو تلقي الشركاء القطريين التوجيه الذي يحتاجون إليه أثناء تصميم مبادرات بناء السلام وتنفيذها، مع الحفاظ على المسافة البالغة الأهمية اللازم توفرها من أجل التقييم.

٧٥ - وواصل الصندوق تقديم التوجيه خلال وضع البرامج عن طريق إيفاد بعثات الدعم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وسري لانكا والصومال وليبريا وبإيفاد بعثات مطولة إلى غينيا. وبتعزيز هذا الدعم، تولى فريق الرصد والتقييم إدارة التقييمات في غواتيمالا وكولومبيا وليبريا وساعد في تقييم الأنشطة التي يدعمها الصندوق في نيبال والنيجر.

سادسا - خلاصة

٧٦ - يتقدم الصندوق نحو عام ٢٠١٦ وهو يواجه واقعا متناقضا. فلئن كانت الاستعراضات المستقلة تقر بالوضع الفريد الذي يخول للصندوق دعم المبادرات البالغة الأهمية، وإن كانت تنطوي على مخاطر، وتعزيز الاتساق في الميدان، فإن نقص التزامات الجهات المانحة سيجبره على اتخاذ خيارات صعبة في مجال الاستثمار في السنة القادمة. وإذا لم يحدث أي تغير هام في تعبئة الموارد المقدمة من المانحين، فإن الإيرادات المتدنية في عام ٢٠١٥ ستحد المبلغ المتاح للبرامج في الصندوق في ما يناهز ٦٠ مليون دولار في عام ٢٠١٦، مما سيؤدي إلى انخفاض الاعتمادات وتخصيصها لعدد أقل من البلدان.

٧٧ - وتصديا لهذا التحدي، سيبدأ الصندوق تنفيذ إجراءات إدارية جديدة في عام ٢٠١٦ لكفالة تحقيق أقصى قدر ممكن من الفائدة من استخدام الموارد المتاحة، وسيستثمر في استراتيجية اتصالات لتزويد صانعي القرارات بالمعلومات اللازمة لتبرير مستويات كافية من التمويل الممكن التنبؤ به.

٧٨ - وتقر استعراضات عام ٢٠١٥ صراحة بأن الاحتياجات العالمية في مجال الحفاظ على السلام آخذة في الاتساع، لا في التقلص. وسيسترشد بالاستنتاجات التي خلصت إليها في إعادة تنظيم مواقع صندوق بناء السلام في عام ٢٠١٦. وسيستهل الصندوق عام ٢٠١٦ بتقييم الاحتياجات العالمية في مجال بناء السلام لكي يبين بوضوح حجم الطلب وكيف أن مستويات الدعم الحالية بعيدة عن تلبية الاحتياجات العالمية.